النقابية الفلسطينية ، بكلام آخر ، هي خارج عملية الجدل الاجتماعي المحلي، وعملية الجدل هذه — باستثناء نسبي في الاردن مرة اخرى — مفقودة في الساحة الفلسطينية نظرا لفقدان البنية الاجتماعية المتكاملة ذات الخصائص السياسية والاقتصادية والطبقية الخاصة . هذا لا يعني ان عملية الجدل الاجتماعي المحلي لا تترك اثارها على الفلسطينيين وتشيتهم بشكل او بآخر وانما يعني ، وخاصة بالنسبة للموضوع الذي نعالجه ، ان الشروط الموضوعية للحركة النقابية الفلسطينية تختلف عنها في الحركة النقابية المحلية كما يعني من ناحية ثانية ان القضايا المطلبية الحياتية لا تشكل مسألة محورية للحركة النقابية الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني الخاص — يبرز هنا ويتداخل مع المسألة كلها العامل الوطني والقومي للمسألة الفلسطينية الذي سنعرض له في النقطة التالية — آخذين بعين الاعتبار ان هذه المطالب تختلف من تجمع لاخر اي ان هذه المطالب ليست في لبنان مثلا كما هي في سورية او قطاع غزة او الكويت . وهذا بدوره يشكل عاملا سلبيا في الحركة النقابية الفلسطينية وتفاعلها وتماسكها كجسم واحد يتعرض لاوضاع متشابهة .

٢ — **المسألة الفلسطينية** : نعني بالمسألة الفلسطينية هنا الحالة المتولدة عن احتلال فلسطين والظرف التاريخي الذي يحياه الفلسطينيون والمتمثل بالقهر القومي والمعاناة من هذه الحالة، واهتزاز صورة الشخصية او الهوية الخاصة ، الناجم عن استلاب ارضهم وبعثرتهم في اراضي دول اخرى يعيشون حياة هامشية فيها . والنتيجة العامة لذلك هي ضياع الاساس الوطني — الارض والبنية الاجتماعية — وانعدام الاعتبار الدولي والسبب في ذلك عدو مغتصب ماثل امام عيونهم . وفي المجتمعات التي تعيش ظروف القهر القومي يصبح التطور التاريخي محكوما بنتيجة الصراع الحاصلة بين قطبي القوة المحركة : الدولة المستعمرة (بكسر الميم) والشعب المستعمر (بفتح الميم)، اذ تصبح كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية مربوطة بالوضع السياسي العام ومتبلورة حول طرفي المسألة الرئيسية : الحركة الوطنية الهادفة الى تغيير الوضع بمجمله من جهة والقوة المستعمرة وحلفائها في الداخل العاملة على تثبيت الوضع على حاله او اجراء التغييرات التي تخدم مصالحها الخاصة من جهة ثانية . والحالة الفلسطينية لا تخرج عن هذا الاطار وان كانت اكثر حدة . اي ان الطابع الستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية والذي يمتص كافة القضايا الفرعية الاخرى هو الطابع التحرري باهداف محددة : دحر العدو القومي واستعادة الارض واحياء الهوية الخاصة .

ومن هنا تصبح الحركة النقابية حركة سياسية ونضالاتها النقابية نضالات سياسية لان نتائج هذه النضالات مرهونة بنتائج الصراع السياسي العام ومن ثم فان مهمة الحركة النقابية ان تفتش عن مكانها المناسب في حركة التحرر الوطني ودورها المؤثر في دفع الثورة وتعزيز انتصاراتها . والعمل النقابي من حيث المبدأ هو في اصوله عمل سياسي او يجب ان يكون كذلك حتى تظل الفئات النقابية في صلب عملية الفعل الاجتماعي . واذا اضفنا الى هذا الظروف الخاصة بوضع الفلسطينيين وبالحركة النقابية الفلسطينية والاسباب التي ذكرناها لادركنا ان هذه الحركة هي حركة سياسية بالدرجة الاولى . ويجب التأكيد في هذا المجال ان القول بأن الحركة النقابية هي حركة سياسية لا يعني القفز فوق النضالات النقابية من أجل تحقيق اهداف مطلبية حياتية معينة ، انما نتكلم هنا عن الميزات او الخصائص العامة للحركة النقابية الفلسطينية .

٣ — **البيئة السياسية** : ترتبط القضية الفلسطينية ومنذ زمن طويل ارتباطا عضويا بالمنطقة العربية المحيطة بها وبالتطورات التي تجري فيها . ومنذ ان تواجد الفلسطينيون على الارض العربية بعد نكبة عام ٤٨ ازداد هذا الارتباط احكاما ، واصبحت الاحداث والتطورات التي تقع فيها ابعد واعمق أثرا على المسألة الفلسطينية وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص . ولم يكن ممكنا للحركة الوطنية الفلسطينية ، والحالة هذه ، ان تنفصل عن حركة التحرر العربية فاندمجت بها في المرحلة التي اعقبت نكبة ٤٨ وهي عندما تمايزت عنها نسبيا وباشرت الكفاح المسلح ضمن اطار قطري حملت معها السمات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية السائدة في الحركة العربية . والحركة النقابية الفلسطينية ، وليدة الحالة الفلسطينية العامة ، شأنها شأن الحركة الوطنية الفلسطينية ككل متأثرة بالبيئة السياسية التي تعيش في وسطها ، متفاعلة مع احداثها وتحمل أيضا الاعراض العامة للحركة الوطنية الفلسطينية